

تحرك عاجل

اعتقال أكاديمي بارز، وهو عرضة لخطر التعذيب

في 18 أغسطس/آب قبض جهاز أمن الدولة على الاقتصادي والأكاديمي البارز الدكتور ناصر بن غيث في أبو ظبي عاصمة الإمارات العربية المتحدة. ولا يزال مكان وجوده مجهولاً، وهو عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. ويُذكر أنه سجين رأي سابق.

وبحسب المعلومات التي قامت منظمة العفو الدولية بجمعها، فإن الاقتصادي والأكاديمي البارز الدكتور ناصر بن غيث اعتُقل في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم 18 أغسطس/آب من مكان عمله في أبو ظبي على أيدي أفراد جهاز أمن الدولة، الذين صادروا عدداً من مقتنياته، واقتادوه إلى منزله في دبي، حيث قام 13 عنصراً من جهاز أمن الدولة بتفتيش المنزل خلال الفترة من الساعة الرابعة إلى الساعة الثامنة والنصف مساءً وصادروا مزيداً من المقتنيات. ثم اقتيد الدكتور ناصر بن غيث إلى جهة غير معلومة. ولم يبلغ أفراد أمن الدولة الدكتور ناصر أو عائلته بأسباب اعتقاله، ولم يذكروا المكان الذي سيحتجزونه فيه. وليس لدى عائلته أية معلومات بشأن مكان وجوده. وهو يعاني من عدة مشاكل صحية، منها ارتفاع ضغط الدم، وبحاجة إلى تناول الأدوية بشكل منتظم.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن ناصر بن غيث نُقل إلى مركز اعتقال سري يديره جهاز أمن الدولة في الإمارات العربية المتحدة، حيث تتوفر أدلة متزايدة على استخدام التعذيب وإساءة المعاملة ضد المعتقلين بشكل اعتيادي، وذلك غالباً بهدف انتزاع "اعترافات" من المعتقلين يمكن استخدامها في وقت لاحق كأدلة ضدهم في المحكمة.

وما برح الدكتور ناصر بن غيث، وهو محاضر سابق في جامعة السوربون - باريس في أبو ظبي، قد دعا علناً إلى الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة. وفي مارس/آذار 2011، كان واحداً من مجموعة من المواطنين الإماراتيين الرواد الذين دعوا إلى الإصلاحات السياسية، ومنها الحق في التصويت في الانتخابات البرلمانية. وكان الدكتور ناصر بن غيث قد استُهدف في السابق بسبب أنشطته. وفي 10 أبريل/نيسان 2011 قُبض عليه ووُجهت إليه تهم وحُكِم، إلى جانب أربعة نشطاء آخرين، بتهمة "الإهانة العلنية" لرئيس الإمارات العربية المتحدة ونائب الرئيس وولي عهد أبو ظبي في تعليقات له نُشرت في موقع منتدى حوار على الانترنت. وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، وبعد مرور أكثر من سبعة أشهر على اعتقاله، وإثر محاكمة جائرة، أصدرت غرفة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا قرار إدانة بحق الرجال الخمسة

جميعاً، وحُكِّم على ناصر بن غيث بالسجن لمدة سنتين. وبات هؤلاء الرجال يُعرفون كمجموعة باسم "الإماراتيون الخمسة".
وإثر ضغوط دولية أُطلق سراح ناصر بن غيث والأربعة الآخرين بموجب عفو رئاسي في اليوم التالي (مع أنه من غير المعروف ما إذا كانت قرارات الإدانة قد شُطبت من السجل الرسمي أم لا).

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة الإنجليزية أو العربية أو بلغتكم الخاصة، تتضمن ما يلي:

- حث السلطات في دولة الإمارات العربية المتحدة على إطلاق سراح الدكتور ناصر بن غيث فوراً إذا كان محتجزاً بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير والتجمع والاشتراك في الجمعيات، ليس إلا؛
- حث السلطات، في هذه الأثناء على كشف النقاب عن مكان وجوده، وضمان حمايته من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، والسماح له بتوكيل محام من اختياره والاتصال بعائلته والحصول على المعالجة الطبية الضرورية التي قد يحتاجها.

ويرجى إرسال المناشدات قبل 30 سبتمبر/أيلول 2015 إلى:

نائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء

سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

مكتب رئيس الوزراء

ص. ب. 212000

دبي، الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 4 330 4044

بريد إلكتروني: info@primeminister.ae

تويتر: @HHShkMoh

المخاطبة: سمو الشيخ

وزير الداخلية

الشيخ سيف بن زايد آل نهيان

وزير الداخلية

مدينة زايد الرياضية، شارع الخليج العربي، بالقرب من مسجد الشيخ زايد

ص. ب. 398

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 2 441 5780 / +971 2 402 2762

بريد إلكتروني: moi@moi.gov.ae

المخاطبة: سمو الشيخ

تُرسل نسخ إلى:

ولي عهد أبو ظبي

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ديوان ولي العهد

شارع الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ص. ب. 124

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

فاكس: +971 2 668 6622

تويتر: @MBZNews

كما يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية في أدناه:

الاسم 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس البريد الإلكتروني المخاطبة

أما إذا كنتم سترسلون المناشدات قبل التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

اعتقال أكاديمي بارز، وهو عرضة لخطر للتعذيب

معلومات إضافية

منذ عام 2011 ما فتئت سلطات الإمارات العربية المتحدة تشن حملة قمعية غير مسبوقه ضد حرية التعبير والتجمع والاشتراك في الجمعيات في البلاد. وقد تقلّصت مساحة المعارضة، وتعرّض العديد من منتقدي الحكومة وسياساتها وأوضاع حقوق الإنسان في البلاد للمضايقة والاعتقال والتعذيب والمحاكمة الجائرة والسجن. واعتقلت السلطات وحاكمت أكثر من 100 شخص من الناشطين ومنتقدي الحكومة، بينهم محامون وقضاة وأكاديميون بارزون، بتهم فضفاضة تتعلق بالأمن الوطني أو الجرائم الإلكترونية، في إجراءات محاكمة لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

وفي عام 2011 أتهم الدكتور ناصر بن غيث وغيره من مجموعة "الإماراتيين الخمسة" بانتهاك المادتين 176 و 8 من قانون العقوبات الإماراتي بسبب تصريحاتهم في موقع "منتدى الحوار الإماراتي"، وهو منتدى للنقاش السياسي. وقد حاكمت السلطات الرجال الخمسة بتهمة "الإهانة العلنية" لرئيس الإمارات العربية المتحدة ونائب الرئيس وولي العهد في تعليقات نُشرت في منتدى الحوار، الذي كانت السلطات قد حجبتة قبل عام. ولم يتم توجيه تهم إلى الرجال الخمسة إلا بعد مرور حوالي شهرين على اعتقالهم. وحرّمهم المدعي العام والمحاكمة من أية فرصة حقيقية للاطلاع على التهم وأية أدلة ضدهم،

على الرغم من الطلبات المتكررة من قبل محاميههم. وكانت محاكمتهم، التي بدأت في 14 يونيو/حزيران 2011، سرية إلى حد كبير. وأغلقت السلطات جلسات المحاكمة أمام الجمهور والصحفيين والمراقبين الدوليين المستقلين وعائلات المتهمين بدون تقديم أية توضيحات.

وفي بداية إحدى الجلسات، بعد ثلاثة أشهر من المحاكمة، غادر أربعة من المتهمين بعد أن رفضت هيئة القضاة تلبية أيٍّ من مطالبهم المتعلقة بالعملية الواجبة، بما فيها مطلب إطلاق سراحهم بكفالة. وفيما بعد قاطع المتهمون الجلسة التالية. ولم تسمح المحكمة بمراجعة الأدلة والتهم الموجهة ضدهم، ومنها أدلة قام الادعاء العام لأمن الدولة بجمعها خلال فترة التحقيق. كما لم تسمح المحكمة لمحامي الدفاع باستجواب أحد شهود الادعاء العام، ولم تعطهم الوقت الكافي لاستجواب شهود آخرين. وتلقى الناشطون الخمسة وعائلاتهم ومحاموهم عدة تهديدات بالقتل نتيجة لحملة التهيب المستمرة من جانب بعض الإماراتيين دعماً للنجبة الحاكمة. وحتى اليوم لم تحقق السلطات في تلك التهديدات، ولم تُلاحق المسؤولين عنها قضائياً.

وفي رسالة موقعة تم تهريبها من السجن في أواخر أغسطس/آب 2011، قال الدكتور ناصر بن غيث والناشطون الأربعة الآخرون إن مثالب إجرائية دفعتهم إلى الاعتقاد بأنهم لن يحصلوا على محاكمة عادلة. وفي الرسالة طالب الناشطون بأن تكف المحكمة عن محاكمتهم سراً، وبالسماح للمراقبين والجمهور بحضور الجلسات. كما حثوا المحكمة على إطلاق سراحهم بكفالة والسماح لهم بمراجعة لائحة التهم الموجهة ضدهم، والسماح لمحاميهم باستجواب شهود الادعاء.

وعقب نشر الرسالة اشتكى الدكتور ناصر بن غيث من أن سلطات السجن شجعت نزلاء آخرين على مضايقته. وإثر مشاجرة مع سجين آخر قامت سلطات السجن بتقييده في زنزانة منفردة بدون مكيف هواء في درجة حرارة بلغت 40 درجة مئوية.

الاسم: الدكتور ناصر بن غيث/ذكر

بتاريخ: 19 أغسطس/آب 2015

رقم الوثيقة: UA: 183/15 Index: MDE 25/2299/2015